

21 July 2015
Arabic
Original: English*

الاجتماع الخامس والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
الجزائر العاصمة، ١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي
على مكافحة الاتجار بالمخدرات

الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات

أولاً - مقدمة

١ - منذ الاجتماع الرابع والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عقد في أديس أبابا من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) صوغ وتنفيذ برامج لمعالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة في أفريقيا.

ثانياً - المبادرات على نطاق أفريقيا

٢ - لا تزال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء كثيرة من أفريقيا تتضرر من الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. ويزداد

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/HONLAF/25/1.



هذا الوضع تفاقمًا من جرّاء عوامل تشمل الحروب، والنزاعات داخل الدول، والثورات في شمال أفريقيا، ومواطن الضعف في النظم الاجتماعية ونظم العدالة الجنائية، والفساد، ومحدودية الفرص أمام الشباب، والتفاوت في مستويات الدخل، الأمر الذي يتيح فرصة كبيرة لأنشطة عصابات الجريمة المنظّمة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، خلال السنوات القليلة الماضية، أخذت الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات تستخدم أفريقيا بقدر متزايد لإعادة شحن المخدرات غير المشروعة وتكديسها في مخزونات على نطاق كبير. وثبتت هذه التنظيمات غير المشروعة أنها تتميز بقدر كبير جدًّا من المرونة والابتكار في عملياتها الإنتاجية والتوزيعية. وعلاوة على ذلك، فكما جاء في تقرير الأمين العام عن خطر استفادة الإرهابيين من الجريمة المنظّمة عبر الوطنية (S/2015/366)، هناك مخاوف متزايدة، وبخاصة فيما يتعلق بالصلات المحتملة بين الجريمة المنظّمة والإرهاب في القارة الأفريقية، بالنظر إلى احتمال ما لذلك من تأثير على توطيد السلام والاستقرار في شتى أنحاء المنطقة.

٣- وواصل المكتب دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ٢٠١٣-٢٠١٧. وشارك المكتب في الدورة السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات، المنعقد في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وعقد المؤتمر تحت عنوان "المخدرات تقتل ولكن السياسات العامة السيئة أكثر فتكًا" - رفع مستوى الاستجابة المتوازنة والمتكاملة لمكافحة المخدرات في أفريقيا"، وكان من ضمن أهدافه تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، قام المكتب بتوفير تدريب على وضع السياسات المتعلقة بالمخدرات واستراتيجيات خفض الطلب على المخدرات لمقرري السياسات في مختلف بلدان الاتحاد الأفريقي. وبمناسبة الدورة الأولى للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بالصحة والسكان ومكافحة المخدرات، المنعقدة في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، صاغ المكتب توصيات للدول الأعضاء بشأن كيفية الاستفادة على النحو الأمثل من أنشطة العلاج والرعاية فيما يتعلق بالوقاية من تعاطي المخدرات والارتهاان لها. ودأب المكتب على تقديم المساعدة التقنية إلى دول الاتحاد الأفريقي في المجالات المشمولة في خطة عمل الاتحاد، كما هو موضح بالتفصيل في الأجزاء التالية.

٤- ويواصل المكتب دعم جهود التنسيق الإقليمية في سياق الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في نيويورك من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وشرع المكتب على وجه الخصوص في تنظيم سلسلة من سبعة حوارات إقليمية بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية. وسوف تعقد

الاجتماعات الإقليمية الثلاثة الأولى في أفريقيا، في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفي نيروبي في نهاية عام ٢٠١٥، على التوالي. وخلال كل اجتماع، سوف يدعى ممثلون من أجهزة مكافحة المخدرات من عشرة بلدان وست من المنظمات الإقليمية أو منظمات المجتمع المدني الوطنية لتبادل أفضل الممارسات والاتفاق على المسائل ذات الأولوية التي سيجري تناولها خلال الدورة الاستثنائية.

ثالثاً - غرب أفريقيا

٥- في غرب أفريقيا، لوحظ اتجاه متزايد بدرجة مقلقة في مستوى زراعة القنب من حيث الرقعة الزراعية والتعبئة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، ضبطت شرطة مالي ٧٩٠ كيلوغراماً من عشبة القنب واردة من غانا عبر بوركينا فاسو. وبعد مضي أشهر قليلة، ضبط نفس جهاز الشرطة ٦٠ كيلوغراماً من نفس عشبة القنب في مزرعة في جنوب مالي.

٦- وواصل مجرمون من نيجيريا الاتجار بالقنب، بصورة رئيسية إلى الصين (وبخاصة إلى غوانغزو)، كما تؤكد ضبطيات وقعت في مطار لاغوس الدولي. وضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في لاغوس ما مجموعه ٩٤,٣١ كيلوغراماً من القنب في عام ٢٠١٤، وما مجموعه ٩٠,٩١ كيلوغراماً من القنب منذ بداية عام ٢٠١٥، كانت في طريقها إلى الصين، وكذلك ٦٤,٤٧ كيلوغراماً، كان من المفترض نقلها إلى الإمارات العربية المتحدة. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٤، ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات العاملة في مطار كوتوكو الدولي في أكرا ٩٨ كيلوغراماً من القنب كانت في طريقها إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٧- وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، ضبط الجيش الفرنسي ١,٥ طن من راتنج القنب ومخبأ للأسلحة بعد أن أوقف قافلة من المسلحين في الصحراء الشمالية الشرقية في النيجر. وفتح المسلحون في شاحنتين النار على القوات الفرنسية والنيجيرية بعد أن رفضوا التوقف في نقطة تفتيش، وألقي القبض على ثلاثة أفراد سُلموا إلى القوات المسلحة للنيجر.

٨- ومنذ عام ٢٠١٤، جرت ضبطيات قليلة من الهيروين في غرب أفريقيا. ففي عام ٢٠١٤، ضبط الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات في النيجر ٥١,٠١ كيلوغراماً من الهيروين في عشر ضبطيات؛ وفي ست من هذه الحالات، كان منشأ الهيروين في باكستان وفي طريقه إلى نيجيريا، في حين كان الهيروين في الأربع ضبطيات الأخرى في طريقه من نيجيريا إلى الصين وإيطاليا وإسبانيا. وفي عام ٢٠١٤، ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية

بالاعتراض في المطارات العاملة في أكرا ٣٥ كيلوغراماً من الهيروين، وفرقة العمل المشتركة العاملة في لاغوس ٤٢ كيلوغراماً. وتصدر الإشارة أيضاً إلى أن اعتراض المخدرات جاء نتيجة للتعرف على السعاة ضمن المسافرين جواً (يقومون بنقل المخدرات بابتلاعها أو بإخفائها في الأمتعة) أو كشف المخدرات المنقولة عن طريق الشحن الجوي.

٩- وما زال الاتجار بالكوكايين شاغلاً رئيسياً لغرب أفريقيا. فقد تطورت وسائل النقل لتزيد من استخدام الأصول الجوية (بما في ذلك السعاة والطرود)، وهو اتجاه قد يُعزى إلى زيادة عدد الرحلات الجوية بين أمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا.

١٠- ووفقاً لقاعدة بيانات "ضبطيات المخدرات غير المشروعة ذات الصلة بالمطارات الأوروبية"، جرت ١٤ حالة توقيف متعلقة بالكوكايين، ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ونهاية شباط/فبراير ٢٠١٥، في المطارات الأوروبية فيما يتصل بالرحلات التي تبدأ من غرب ووسط أفريقيا، وضبط ما مجموعه ٢١ كيلوغراماً من الكوكايين تقريباً. وطبقاً لنفس البيانات، كان جميع السعاة من نيجيريا، حيث سافر ١١ من أصل ١٤ من السعاة من نيجيريا وسافر ٦٥ في المائة من هؤلاء من مطار أبوجا. وسافر الباقون من بنن والكاميرون.

١١- وتشير البيانات المقدمة من الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات بشأن حالات اعتراض المخدرات في مطار مورتالا محمد الدولي إلى أنه من بين ٥٩ ضبطية كوكايين جرت في عام ٢٠١٤، ضبط ٦١ في المائة منها، بمجموع ١٠٠ كيلوغرام، في رحلات قادمة إلى المطار. وكانت معظم هذه الرحلات قد بدأت في البرازيل، ومرت غالبيتها عبر قطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب. وفيما يتعلق بالرحلات المغادرة للمطار، كانت ١٣ في المائة منها متوجهة إلى بلدان أفريقية أخرى، و٢٢ في المائة إلى آسيا (الصين غالباً)، و٦٥ في المائة إلى أوروبا. وبلغ مجموع ما ضبط من الكوكايين في عام ٢٠١٤ في مطار مورتالا محمد الدولي قرابة ١٢٠ كيلوغراماً.

١٢- وضبطت سلطات توغو قرابة ٢٦٨ كيلوغراماً من الكوكايين في عام ٢٠١٤. ومنذ بدأت الرحلات المباشرة بين البرازيل (ساو باولو) وتوغو، زاد حجم المضبوطات من الكوكايين في مطار غناسينغي إيادما الدولي في لومي بنسبة ٦٣٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٣، حيث بلغ قرابة ٢٢١ كيلوغراماً في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، كان ٢٥ في المائة من ٣٢ ضبطية كوكايين في مطار لومي قادمة من البرازيل في طريقها إلى نيجيريا، و٢٢ في المائة إلى بنن، و١٦ في المائة إلى توغو، و١٣ في المائة إلى غينيا-بيساو.

١٣- وتشير الضبطيات التي أبلغ عنها في الموانئ البحرية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى أنَّ وسيلة النقل هذه ما زالت مستخدمة من جانب المتجرين بالكوكايين. وعلى وجه الخصوص، ضبط في ميناء كوتونو ٥٦ كيلوغراماً من الكوكايين مخبأة في حاوية على متن سفينة قادمة من سورينام في آب/أغسطس ٢٠١٤؛ وضبط ٣٣ كيلوغراماً من الكوكايين مخبأة في حاوية في ميناء لومي قادمة من البرازيل.

١٤- وما زالت كابو فيردي تُستخدم مركزاً لجماعات الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية الضالعة في الاتجار بالكوكايين، كما يتضح من ضبط الشرطة القضائية في كابو فيردي ٥٢١ كيلوغراماً من الكوكايين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ قبالة سواحل جزيرة ساو فينشنتي خلال عملية أطلق عليها Perla Negra (اللؤلؤة السوداء). وفي هذا الصدد، ألقت السلطات في كابو فيردي القبض على ثلاثة أفراد، جميعهم من إسبانيا، كانوا ضمن طاقم أحد اليخوت، وثلاثة مواطنين إسبان مقيمين في ساو فينشنتي، وكذلك شخص كوبي الجنسية وآخر سويدي. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ضبطت البحرية الإسبانية ١ ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في مياه المحيط الأطلسي، على بعد ٨٠ ميلاً إلى الغرب من كابو فيردي وألقت القبض على تسعة أفراد. وكانت المخدرات مخبأة على متن قارب متوجه إلى جزر الكناري بإسبانيا. وفي عملية أخرى في أيار/مايو ٢٠١٥، اعترضت الشرطة الإسبانية سفينة صيد كانت تبحر على بعد ٨٠٠ ميل بحري من جزر الكناري وعلى متنها ١,٨ طن متري من الكوكايين. وخلال العملية، ألقت الشرطة القبض على ثلاثة من مواطني كابو فيردي ومواطن من هولندا كانوا على متن السفينة. وبعد ضبط ١ ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في عام ٢٠١٢ في كابو فيردي خلال عملية أطلق عليها Lancha Voadora (الزورق السريع)، وجد أنَّ الجماعة الإجرامية التي ثبتت ملكيتها للمخدرات تقودها منظمة إجرامية مكونة من مواطنين من كابو فيردي مقرها في هولندا، ومنظمة مكونة من مواطنين من كابو فيردي وهولندا مقرها في أوروبا. وتشير هذه الحوادث إلى أنَّ كابو فيردي لها على ما يبدو أدوار رئيسية في أنشطة الاتجار بالمخدرات، التي تستخدم الجزيرة مركزاً لها.

١٥- ويبدو أنَّ غانا بلد عبور مهم بالنسبة لكوكايين أمريكا اللاتينية المتجه إلى أوروبا. ففي ٤ آذار/مارس ٢٠١٥، ضبطت السلطات البوليفية والجهاز الوطني البريطاني المعني بالجريمة، بالقرب من سانتا كروز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، ٨٠٠ ٥ كيلوغرام من الكوكايين، وهي واحدة من أكبر ضبطيات الكوكايين المرتبطة بغرب أفريقيا. واستناداً إلى خريطة طريق الحاوية، كانت المخدرات في طريقها إلى بوركينا فاسو عبر ميناء تيما بغانا، وإن كانت السلطات الغانية تعتقد أنه كان من المفترض إعادة تعبئة المخدرات وشحنها إلى

أوروبا من غانا. ويُعتقد أنَّ الهدف من خريطة طريق الحاوية كان خداع السلطات. ووفقاً لوثائق المحاكم البوليفية، كانت المخدرات مخبأة في ٨٤٠ كيساً من الأسمدة. وفيما يتعلق بهذه الضبطية، أُلقي القبض على مواطن من إكوادور في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكذلك ثلاثة مواطنين من غانا، أفرج عنهم بعد ذلك بكفالة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُلقي القبض على أحد سعاة المخدرات من مواطني غانا في لندن وبجوزته ١٢,٥ كيلوغراماً من الكوكايين. وقد حوكم في غانا موظفون يعملون في مطار كوتوكو الدولي بأكرا بتهمة الاشتراك في الجريمة، وإن كان قد أفرج عنهم بعد ذلك. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أُلقي القبض في دولة بوليفيا المتعددة القوميات على مواطنين اثنين من غانا، أحدهما موظف سابق في شعبة الجمارك التابعة لسلطة الدخل في غانا، بتهمة محاولة تسهيل شحن ٨٨٠ ٥ كيلوغراماً من الكوكايين من دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى بوركينا فاسو.

١٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، اتهمت محكمة في غامبيا إحدى كبرى الشركات في مجال الاستيراد وسبعة من موظفيها بالاتجار بالمخدرات بعد اكتشاف ٤٥ كيلوغراماً من الكوكايين في شحنة من السكر قادمة من البرازيل قبل شهر. واستُخدم أسلوب عمل وطريقة إخفاء مشابهاً لشحن الكوكايين من البرازيل إلى غينيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥. فقد وُجد نحو ٨١ كيلوغراماً من الكوكايين في ثلاث حقائب مخبأة في حاوية من أكياس السكر، جرى نقلها في سفينة مسجلة تحت علم جزر مارشال، أبحرت من البرازيل عبر غرينادا وغامبيا. وأُلقي القبض على أربعة أعضاء من طاقم السفينة.

١٧- والترامادول هو مسكّنٌ شبه أفيوني غير خاضع للمراقبة الدولية، كثيراً ما يوصف للاستخدام بعد العمليات الجراحية. ويقول الخبراء إنَّ تعاطي الترامادول ازداد كثيراً، لا سيما في منطقة الساحل. ففي عام ٢٠١٤، ضبطت الوحدة المشتركة لمراقبة الموانئ في كوتونو وتيما أكثر من ٤٣,٥٧٨ كيلوغراماً من الترامادول، في حين ضبطت الوحدة المشتركة في كوتونو ١٣,٦١٢ كيلوغراماً من الترامادول ٢٠٠ ملغ (جرعة مفرطة ومغشوشة) في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥. وكان منشأ المنتج من الهند وفي طريقه إلى النيجر.

١٨- ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ظهرت أدلة متزايدة على استخدام المنشطات الأمفيتامينية وإنتاجها في غرب أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فككت السلطات النيجيرية مصنعاً غير قانوني يستخدم في إنتاج الميثامفيتامين في عام ٢٠١٤، ومصنعين آخرين في أيار/مايو ٢٠١٥، جميعها في ولاية أنامبرا. وعلاوة على ذلك، قامت السلطات النيجيرية، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بأربع ضبطيات بما مجموعه ٩٢ كيلوغراماً تقريباً في مطار لاغوس الدولي ومطار مورتالا محمد الدولي. وكانت ثلاث من تلك الضبطيات بكميات

ضئيلة بلغ إجماليها قرابة كيلوغرام واحد. غير أنه يجدر التنويه بالضبطية المتبقية بسبب حجمها وجرأة الساعي والتنظيم وراء الشحنة. فوفقاً للجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات في نيجيريا، قام بحمل المخدرات قس هو أيضاً عضو في إحدى عصابات المخدرات المعروفة التي تعمل في نيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا. وقام القس بنقل ٨٣ كيلوغراماً من الإيفيدرين، اعترضها الجهاز الوطني، وكانت السلائف والميثامفيتامين في طريقهما إلى جنوب أفريقيا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، اعترض الجهاز الوطني أيضاً ٥٠ كيلوغراماً من الإيفيدرين كانت في طريقها إلى موزامبيق. وفي عام ٢٠١٤، ضبط الجهاز قرابة ١١٠ كيلوغرامات من الميثامفيتامين في مطار مورتالا محمد الدولي، كانت متجهة أساساً إلى جنوب أفريقيا وماليزيا.

١٩- وللمرة الأولى، أفادت بلدان مثل السنغال بحدوث ضبطيات كبيرة من المنشطات الأمفيتامينية. فقد ضبطت السلطات السنغالية ٣٠ كيلوغراماً من الميثامفيتامين في كيديرا بالقرب من حدود مالي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ولاحقاً ٨٢ كيلوغراماً في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. وتصدر الإشارة إلى أن سلطات الجمارك السنغالية ضبطت ٤١ كيلوغراماً من المنشطات الأمفيتامينية على حدود كيديرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي كل حالة من الحالات الثلاث، كانت المخدرات قد صدرت من العاصمة المالية باماكو قبل أن تصل إلى السنغال، مما يوحي بوجود معامل للميثامفيتامين في منطقة باماكو.

٢٠- وتشير البيانات الرسمية المتاحة من وزارة المالية الهندية إلى تصدير ٨,٧ طن من الإيفيدرين رسمياً إلى نيجيريا في عام ٢٠١٤، و٣,٥ طن ما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٥، لأغراض مشروعة. ويمكن أن تقوم الجماعات الإجرامية بتسريب بعض الإيفيدرين والسودوإيفيدرين المستورد للاستخدام في أغراض مشروعة من نيجيريا لاستخدامه في الإنتاج غير المشروع للميثامفيتامين.

٢١- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، شرع المكتب في تنفيذ أنشطة في إطار "مساهمة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل"، بهدف الإسهام في ركيّزي الأمن والحوكمة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، التي وُضعت عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢). ويهدف البرنامج إلى دعم تطوير نظم عدالة جنائية يسهل اللجوء إليها ومتسمة بالكفاءة والمساءلة في منطقة الساحل، من أجل مكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة والإرهاب في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، نفذ برنامج الساحل التابع للمكتب أكثر من ١٢٠ نشاطاً، ووصل إلى أكثر من ٣٣٠٠ مستفيد مباشر، وذلك

أساساً في مجالات مراقبة الحدود ومكافحة الفساد وغسل الأموال ومكافحة الاتجار بالبشر ومنع الإرهاب ومراقبة الأسلحة النارية.

٢٢- وبالتنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام بشأن الساحل، يواصل المكتب تنفيذ الأنشطة في إطار آلية تنسيق الاستراتيجية المتكاملة، وبخاصة مع أفرقة العمل بشأن الأمن والحوكمة. ويتعاون المكتب أيضاً مع عدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومنها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتقاسم موظفو المكتب في مالي مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) المبني نفسه، بما يضمن التعاون والتآزر في مجال جهود مكافحة الاتجار ومنع الإرهاب وسيادة القانون.

٢٣- وكان المكتب قد دعم في عام ٢٠١٢ الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) في إنشاء شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين. ومنذ ذلك الحين، عقدت الشبكة أربع جلسات عامة في كوت ديفوار وكابو فيردي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) وبوركينا فاسو (أيار/مايو ٢٠١٤) وغانا (آذار/مارس ٢٠١٥). وقبل الجلسة الرابعة المنعقدة في غانا مباشرة، عقد اجتماع وزاري اعتمد خلاله ميثاق الشبكة وقواعدها التنظيمية ووقعت عليهما وزارات العدل بالدول الأعضاء. ونُظمت أيضاً تسعة برامج تدريب وطنية على الصعد الوطنية للقضاة وضباط الشرطة القضائية عن التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وتجمع الشبكة بين المدعين العامين والسلطات المركزية من أجل تبادل الأفكار والخبرات وأفضل الممارسات والمشاركة في أنشطة تدريبية مشتركة. ويستفيد الأعضاء أيضاً من التدريب الذي يقدمه خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والخبرات التي يعرضونها. وقد طرأ تحسن ملحوظ على معالجة البلدان المشاركة في الشبكة لطلبات التعاون الدولي، سواء فيما بينها أو مع البلدان الواقعة خارج المنطقة الفرعية.

٢٤- ولدى البرنامج العالمي لمراقبة حاويات الشحن، الذي يتشارك في تنفيذه المكتب والمنظمة العالمية للجمارك، مواقع مشاريع حالياً في أفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وكذلك في آسيا الوسطى وجنوب آسيا. والعنصر الجوهرى في هذه المبادرة هو إنشاء وحدات مشتركة بين الهيئات لمراقبة الموانئ، تضم الجمارك والشرطة وأجهزة أخرى مثل الدرك وأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات. وتتلقى هذه الأفرقة تدريباً على تحليل المخاطر وتحديد السمات، وتدريبات متقدمة متخصصة، وكذلك تفتيش حاويات الشحن. وتتلقى أيضاً دعماً بمجموعات متنوعة من المعدات والتكنولوجيات، بما في ذلك برامجة Container COMM وهي نظام لتبادل الرسائل الآمنة يتيح لوحات مراقبة الحاويات في جميع أنحاء العالم تبادل المعلومات

والاستخبارات في الوقت الحقيقي. وفي عام ٢٠١٣ ضبطت الوحدات التي دربها البرنامج المذكور ٢٨١ كيلوغراماً من الكوكايين في غانا و١٢٧ كيلوغراماً من الهيروين في بنن، مما يدل على استمرار نجاح البرنامج من حيث المضبوطات الفعلية. وضبطت الوحدة التي دربها البرنامج في توغو ٣٣ كيلوغراماً أخرى من الكوكايين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتتمثل استراتيجية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في ما يلي: (أ) زيادة مستوى الدعم التوجيهي للوحدات القائمة في السنغال وغانا وتوغو وبنن؛ (ب) تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين غرب أفريقيا وبلدان المصدر من خلال عمليات مخطط لها؛ (ج) توفير التدريب المتخصص في المجالات المثيرة للقلق الرئيسية، مثل مراقبة السلائف؛ (د) تحقيق تقدم يُعتد به في إطلاق البرنامج في ميناء أبيدجان؛ (هـ) استكشاف فرص توسيع نطاق البرنامج في الموانئ الرئيسية الأخرى في غرب أفريقيا، مثل لاغوس وكوناكري ومونروfia، وكذلك دوالا وبوانت نوار في وسط أفريقيا. وتجري حالياً مناقشات بشأن تنفيذ وحدات مشتركة لمراقبة الموانئ في أحد الموانئ الجافة في باماكو. وسيكفل المكتب تنسيق أنشطته مع أنشطة الجهات المانحة الأخرى والشركاء الآخرين في تقديم المساعدة التقنية.

٢٥- وواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى عدة دول أعضاء في الإيكواس، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، الذي يهدف إلى تعزيز نظم تلك الدول الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومنذ عام ٢٠١٥، بدأ البرنامج العالمي برنامجاً رئيسياً لتدريب المدربين على التحقيقات المالية بهدف تحديد مجموعة من ممارسي إنفاذ القانون القادرين على تكرار مجموعة مواد تدريبية موحدة بشأن تقنيات التحقيقات المالية. وينفذ البرنامج بالشراكة مع مؤسسات التدريب ذات الصلة (الشرطة، وقوات الدرك، والسلطات المعنية بالدخل، والقضاء، وغيرها من المؤسسات) ووحدات الاستخبارات المالية في البلدان المستفيدة. وفي حين أنجز البرنامج في السنغال وكوت ديفوار، سوف يجري تنفيذه في غانا وبنن في أواخر عام ٢٠١٥، وفي مالي والنيجر ونيجيريا وتوغو خلال عام ٢٠١٦.

٢٦- وإضافة إلى ذلك، يواصل البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال تعزيز إنشاء الشبكة المشتركة بين الوكالات في غرب أفريقيا لاسترداد الموجودات (الشبكة المشتركة في غرب أفريقيا)، استناداً إلى نموذج شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات وغيرها من الهيئات الإقليمية المماثلة للشبكة المشتركة. وقد عقدت الشبكة المشتركة في غرب أفريقيا دورتها الأولى في أكرا بغانا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. واعتمد اجتماع اللجنة الوزارية المخصص، التابع لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، المنعقد

في ياموسوكرو في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥، المبادرة ودليلها التشغيلي رسميًا. وفي حين تشجّع الشبكة المشتركة في غرب أفريقيا جهود استرداد الموجودات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بضبط ومصادرة وإدارة عائدات الجريمة، فإنها تهدف أيضاً إلى المساهمة في تبادل المعلومات التشغيلية فيما بين جهات الاتصال التابعة لها، وفيما بينها وبين غيرها من الشبكات الإقليمية. ولهذا الغرض، يشارك أعضاء الشبكة المشتركة في غرب أفريقيا في بعض الاجتماعات الخاصة بالشبكات الإقليمية الأخرى، بما فيها اجتماع شبكة استرداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية (Red de Recuperación de Activos de GAFILAT)، المنعقد في أسونسيون في أيار/مايو ٢٠١٥، وشبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (اجتماع أمانات الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، لاهاي، حزيران/يونيه ٢٠١٥).

٢٧- واستجابة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للإيكواس، يتواصل تنفيذ أنشطة ثلاث وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا/إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تستهدف حالياً خمسة بلدان في غرب أفريقيا خارجة من نزاعات، وهي كوت ديفوار وغينيا-بيساو وليبيريا وسيراليون وغينيا. ومحور المشروع هو التأسيس والتفعيل الكامل لوحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية في البلدان المنفذة وتعزيز التعاون الإقليمي. ويعتبر تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا في سيراليون وليبيريا أكثر تقدماً مقارنة بتنفيذها في البلدان الثلاثة الأخرى.

٢٨- وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في سيراليون، التي تتكون حالياً من ٥٥ موظفاً من سلطات إنفاذ القانون المختلفة، بطاقاتها الكاملة وتضطلع بجميع وظائفها. وتم تعزيز قدراتها العملية وإمكانياتها من خلال الدعم اللوجستي والعملي، وعقد سلسلة من دورات التدريب المتخصصة أثناء العمل وكذلك من خلال دعم الممارسات الميدانية في مجال التحقيق في القضايا والقيام بعمليات بشأنها. ووفقاً للأرقام التي قدمتها الوحدة، تم التحقيق في ٣٩١ قضية، منذ تأسيسها في عام ٢٠١٠، وجرت مقاضاة ٢٢٩ شخصاً بتهمة التورط في الجرائم المنظمة. وبلغ إجمالي عدد الضبطيات التي تعزى إلى عمل الوحدة ٤٦,٨٦ طنّاً من القنب، و١٤٢ كيلوغراماً من الكوكايين، و٣ كيلوغرامات من الهيروين. وشاركت الوحدة في سيراليون في عدة تحقيقات دولية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية واضطلعت بعمليات مشتركة مع الوحدة التابعة لليبيريا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، وافق

مجلس الأمن الوطني على أن تصبح الوحدة لجنته الفرعية، مما أسفر عن إدماج الوحدة بالكامل في منظومة الأمن في سيراليون، وإدراجها ضمن الميزانية الوطنية السنوية.

٢٩- وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في ليبيريا، التي تتكون حالياً من ٢٧ موظفاً من سلطات إنفاذ القانون المختلفة، أيضاً بطاقتها الكاملة وتضطلع بجميع وظائفها. وجرى تنفيذ مجموعة شاملة من أنشطة بناء القدرات، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والعملي. وقد شاركت وحدة ليبيريا، منذ تأسيسها في عام ٢٠١١، في التحقيق في ٣٩ قضية جنائية معقدة، حيث جرت مقاضاة أشخاص بتهمة التورط في الجرائم المنظّمة، كما قامت بضبط ٢٥٠ كيلوغراماً من القنب، و ٩٠٠ غرام من الهيروين، و ٤٨٦ غراماً من الكوكايين. وشاركت وحدة ليبيريا في عدة تحقيقات إقليمية بشأن الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، ونفذت عمليات مشتركة مع وحدة سيراليون.

٣٠- وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في غينيا-بيساو، التي تتكون حالياً من ٢٠ موظفاً من سلطات إنفاذ القانون المختلفة، بطاقة شبه كاملة وتضطلع تقريباً بجميع وظائفها. وجرى تنفيذ مجموعة شاملة من أنشطة بناء القدرات لفائدة الوحدة، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والعملي. وبالنظر إلى الوضع السياسي في البلد، علّق تنفيذ المشروع من نيسان/أبريل ٢٠١٢ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وعلى الرغم من عدم استقرار الوضع السياسي والموارد المالية المحدودة للغاية، نفذت الوحدة في غينيا-بيساو عدة عمليات شرطية، بالشراكة مع الشرطة القضائية، مما أسفر عن التحقيق في ٤١ قضية اتجار بالمخدرات، و جرت مقاضاة ٥٤ شخصاً، وضبط كمية ٣١,١٣ كيلوغراماً من الكوكايين و ٢١٦,٩٦ كيلوغراماً من الماريوانا.

٣١- وفي كوت ديفوار، دعم شركاء مبادرة ساحل غرب أفريقيا وضع الصيغة النهائية لمرسوم إنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في البلد، وأقرته السلطات الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويعمل المكتب حالياً على نحو وثيق مع شركاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والسلطات الوطنية بغرض تأسيس وحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في البلد (في مرحلة البناء).

٣٢- وبسبب أزمة فيروس إيبولا، لم يتحقق تقدم في غينيا منذ بعثة التقييم التي قام بها شركاء مبادرة ساحل غرب أفريقيا في منتصف عام ٢٠١٢. وقد اعتمدت السلطات الوطنية تقرير التقييم، وسوف يبدأ تنفيذ المبادرة بمجرد توافر التمويل وتسوية الوضع بالنسبة لفيروس إيبولا.

٣٣- وقد أثبت مشروع التخاطب بين المطارات، وهو مبادرة ممولة من المفوضية الأوروبية وينفذها المكتب بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك والإنتربول، نجاحاً في البلدان المستفيدة التي يعمل بها من خلال تحسين التعاون فيما بين جهات تقديم الخدمات، وتحسين المهارات المهنية لسلطات إنفاذ القانون، والمساعدة على جعل البلدان الأشد ضعفاً أقل جاذبية بالنسبة لمنظمات الاتجار بالمخدرات. وفي إطار المشروع، أصبحت ١٣ فرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات عاملة بالكامل في أفريقيا: في بنن وكابو فيردي والكاميرون (ياوندي ودوالا) وكوت ديفوار وغامبيا وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وتوغو. وفي عام ٢٠١٤، جرت ١٩٧ ضببية، بإجمالي ٤٧٩,٤١ كيلوغراماً من الكوكايين و٧٧ كيلوغراماً من الهيروين و١٠٤,٩١ كيلوغرامات من الميثامفيتامين و٢١٨,٩٠ كيلوغراماً من القنب. وألقي القبض على مائتي وثلاثين شخصاً. ويجري إنشاء فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في غينيا-بيساو، ومن المتوقع أن تصبح عاملة بالكامل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي غينيا، عُلق المشروع وفقاً لمقرر المجلس الأوروبي 2012/665/CFSP المعدل لمقرر المجلس 2010/638/CFSP. وبمشاركة بلدان أوروبية، تسنت زيادة إحكام الشبكة من أجل تعزيز مراقبة التهريب من مناطق إنتاج الكوكايين إلى مناطق المقصد عن طريق بلدان العبور. وتواصل الاجتماعات السنوية واللجان التوجيهية زيادة التآزر بين الشركاء والمستفيدين بشأن التنفيذ وتحقيق الأهداف.

٣٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بدأ المكتب في تنفيذ المشروع المعنون "دعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة به وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا". وقدم المكتب الدعم التقني للإيكواس في إعداد خطة العمل الإقليمية المنقحة الرامية إلى معالجة تنامي مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ودعم المكتب، ضمن جهات أخرى، الإيكواس عن طريق المشاركة في الاجتماع العاشر للجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق أنشطة مراقبة المخدرات في الدول الأعضاء في الإيكواس، المنعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في كوتونو.

٣٥- وفي عام ٢٠١٤، وبمساعدة تقنية ومالية من المكتب، تلقت سبعة مرافق صحية في المنطقة الفرعية دعماً من أجل التجديد والمعدات الطبية بغرض توفير خدمات العلاج من إدمان المخدرات ورعاية المدمنين، وهي: المعهد الوطني للصحة العامة ومركز العلاج النفسي في ياموسوكرو بكوت ديفوار، والمستشفى التعليمي لجامعة فان في داکار بالسنغال، ووحدة علاج

الطوارئ في المركز الوطني للطب النفسي وجمعية القديس كاميل دي ليليس ومركز أفرانكو في بنن، ومستشفى مقاطعة سوكونده في توغو، وهو المركز المتخصص في علاج الإدمان.

٣٦- وفي إطار البرنامج المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية للعلاج من الارتحان للمخدرات ورعاية المتهنئين، زادت حكومة السنغال من توافر خدمات العلاج والرعاية القائمين على الأدلة ويسر الحصول عليها من خلال إنشاء مركز العلاج الشامل للإدمان في داكار الذي افتتح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد استكملت موارد المكتب التمويل المقدم من شركاء آخرين وساعدت على إنشاء هذا المركز لعلاج إدمان المخدرات في المستشفى الجامعي في داكار، الذي ينفذ فيه أول برنامج للعلاج الوقائي بالميثادون في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى تقديم خدمات علاج الارتحان للمخدرات، تنفذ برامج التوعية بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية والالتهاب الكبدي التي تستهدف متعاطي المخدرات بالحقن.

٣٧- وقدم المكتب المساعدة التقنية إلى خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) بشأن التصدي للأتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة به وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا خلال الاجتماع العاشر للجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق أنشطة مراقبة المخدرات في الدول الأعضاء في الإيكواس المنعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في كوتونو (بنن). وساعد الدعم المقدم من المكتب في استبانة التحديات الناشئة واقتراح سبل لتعجيل تنفيذ الخطة. وستشكل الثغرات التي استُبينت والتحديات الناشئة أساس صياغة خطة عمل مكافحة المخدرات للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠. وقد بدأ المكتب أيضاً عملية وضع البرنامج الإقليمي المتكامل الثاني لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، الذي سيدعم ويستكمل خطة عمل الإيكواس ويركز على الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، الذي ألقى بظلاله على الإقليم.

رابعاً - وسط أفريقيا

٣٨- أنشطة المكتب في وسط أفريقيا محدودة للغاية في الوقت الحاضر نتيجة لنقص الموارد. ومع ذلك، تشمل المبادرات البرنامجية الممكنة في وسط أفريقيا تعزيز الأمن البحري وكبح الاتجار غير المشروع في منطقة الساحل. وبسبب الموقع الجغرافي لمنطقة وسط أفريقيا القريب من خليج غينيا ومنطقة الساحل، فإنها معرضة لخطر الاستغلال من قبل الجماعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات عن طريق البر والبحر والجو. ولأسباب متعددة، لم يكن من الممكن إجراء تقييم متعمق للتهديد الذي يشكله تهريب المخدرات والدروب الرئيسية للتهريب في المنطقة. وفي إطار مشروع التخاطب بين المطارات، أنشئت مؤخراً فرقنا عمل

مشتريتان معنيتان بالاعتراض في المطارات في الكاميرون في مطاري ياوندي ودوالا الدوليين، حيث جرت ضبطيات الكوكايين الرئيسية مؤخراً (في ٢٠١١ ضبط قرابة ١٥ كيلوغراماً من الكوكايين في مطار دوالا، وفي عام ٢٠١٣ كان حجم المضبوط من الكوكايين ٢٧ كيلوغراماً).

٣٩- وفيما يتعلق بالجرائم البحرية، يقوم المكتب، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و٢٠٣٩ (٢٠١٢)، بإعداد خرائط للقدرات الوطنية لجميع الدول الساحلية المطلّة على خليج غينيا، عن طريق التقارير الاستخباراتية والمعمّقة. وقد قام المكتب، من خلال برنامج العالم لمكافحة الجرائم البحرية، بوضع إطار استراتيجي لتعزيز القدرات الإقليمية للتصدي للقرصنة والسطو المسلح على السفن، عنوانه "استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن القرصنة والسطو المسلح على السفن والجرائم البحرية في منطقة خليج غينيا".

٤٠- وما زالت الجهود الرامية إلى حشد التمويل جارية. والمكتب على اتصال بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس)، وقد شرع في دعم حكومة غابون في جهودها المبذولة لمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأحياء البرية. وفي هذا الصدد، وقّع المكتب والإيكاس مذكرة تفاهم في ليرفيل في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لتعزيز التعاون فيما بينهما، وبخاصة في مكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية والغابات.

خامساً - الجنوب الأفريقي

٤١- انتهى المكتب من مشروع بحثي في الجنوب الأفريقي كجزء من البرنامج الأوسع المعنون "تجارة المواد الأفيونية الأفغانية" في ٢٠١٤/٢٠١٥. وينتشر تعاظم المواد الأفيونية في الجنوب الأفريقي بين ٠,٢-٠,٤ في المائة من السكان البالغين. وقد أصبحت الشحنات الكبيرة من الهيروين من جنوب غرب آسيا، عبر المحيط الهندي، أكثر ظهوراً للعيان (استناداً إلى الضبطيات)، بعد أن كان يشتبه في وجود تلك التحركات طوال عقود. وتستخدم قوارب الدهو للتجارة بالمواد الأفيونية على امتداد ما يسمى "بالدرب الجنوبي"، ويمكن أن تكون الزيادة التي شهدتها إنفاذ القانون قد أدت إلى الدفع ببعض تلك التجارة من جنوب غرب آسيا باتجاه أبعد إلى الجنوب إلى جنوب أفريقيا وموزامبيق بدلاً من كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويتركز عمل المكتب في المنطقة حتى الآن على معالجة من يتعاطون المخدرات، بما في ذلك المساجين، واستهداف التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال.

٤٢- وواصل المكتب في ٢٠١٤/٢٠١٥ دعم شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (أرينسا)، المبنية على نموذج شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والتي تدعم شبكة الأخصائيين الممارسين لمصادرة عائدات/موجودات الجريمة، وتيسر معالجة طلبات الحصول على المعلومات في إطار المساعدة القانونية المتبادلة الدولية والإقليمية. وفي عام ٢٠١٤، جمعت أرينسا محققين من آسيا وأفريقيا، بما في ذلك من الجنوب الأفريقي، في بوتسوانا لإقامة الشبكات وتبادل المعلومات بشأن الجرائم ضد الأحياء البرية والغابات. وعقد اجتماع للمتابعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في تايلند بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية والآسيوية في مجال مكافحة تلك الجرائم. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٤، قامت أرينسا ببناء القدرات الوطنية لـ ٤٧٤ من القضاة والموظفين القضائيين والمدعين العامين والمحققين في مجالات مصادرة الأصول وغسل الأموال والجرائم ضد الأحياء البرية والغابات باستخدام تشريعاتهم الوطنية في البلدان التالية: أوغندا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة (دار السلام وزنجبار)، سوازيلند، كينيا، ليسوتو، ملاوي، ناميبيا.

٤٣- وأعد المكتب أدلة بشأن إدارة الموجودات، فضلاً عن إجراء استعراضات تشريعية لبوتسوانا وناميبيا بهدف الأخذ بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة. وأنشئ موقع شبكي لكي تستخدمه شبكة أرينسا. ويشتمل الموقع على مساحة مفتوحة، فضلاً عن منصة آمنة لتبادل المعلومات ومنصة للتعلّم الإلكتروني. وتم تحديث الموقع الشبكي، الذي أصبح الآن يتضمن، ضمن أمور أخرى، منصة الأحياء البرية والأخشاب.

٤٤- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، وفي إطار المشروع المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية للعلاج من الارتهان للمخدرات ورعاية المرتكبين، قدم المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، التابع للمكتب، بالتعاون مع إدارة الصحة العقلية في موزامبيق، تدريباً مدته خمسة أيام بشأن المجلدات ألف إلى دال من مجموعة المواد التدريبية لشبكة TreatNet التابعة للمكتب، لصالح ٣٢ من الأخصائيين الممارسين العاملين في مرافق العلاج من تعاطي المخدرات في مابوتو.

سادساً- شرق أفريقيا

٤٥- هناك اتجاه متواصل للجماعات الإجرامية المنظمة لتهريب كميات كبيرة من الهيروين عبر المحيط الهندي، من ساحل مكران إلى شرق أفريقيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، ضبطت القوات البحرية المدججة كمية قياسية من الهيروين في المحيط الهندي (١٠٣٢ كيلوغراماً) على متن زورق دهب في طريقه من باكستان إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي عام ٢٠١٤، قامت كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، بمساعدة دولية، بضبط سفن تقوم بتهريب الهيروين في المياه

الإقليمية، مما أتاح القبض على من كانوا على متنها وإمكانية اتخاذ إجراءات قانونية/إقامة دعاوى قضائية. ويهرب معظم الهيروين إلى شرق أفريقيا بغرض شحنه إلى أماكن أخرى، حيث إن الكميات المضبوطة تزيد كثيراً على الطلب المقدر للمستعملين المحليين. وحسبما أفيد، فإن جنوب أفريقيا هي المقصد الأساسي لتلك الشحنات.

٤٦- وقام البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب، بالاشتراك مع الدول الساحلية والجزرية لشرق أفريقيا ومنطقة المحيط الهندي، بإنشاء منتدى المحيط الهندي المعني بالجرائم البحرية. وأسست ركيزة المنتدى المعنية بمكافحة المخدرات شبكات لإنفاذ القانون وشبكات للمدعين العامين من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في سبيل مكافحة الاتجار بالمخدرات في المجال البحري.

٤٧- وبالنظر إلى أن تعاطي الهيروين أصبح مشكلة مستبانة في العديد من المواقع الساحلية بسبب دروب التهريب المشار إليه سابقاً من جنوب غرب آسيا، يعمل المكتب مع النظراء في كينيا على زيادة برامج العلاج وخدماته. وبالنظر إلى أن انتشار تلك التدفقات عبر الوطنية المتنامية يهدد بزيادة سوق المتعاطين، بما في ذلك على طول الطرق البرية إلى داخل أراضي كينيا وغربها، سوف يقتضي الأمر المزيد من تلك الخدمات. وفيما يخص معالجة الارتعان للمخدرات، يعمل المكتب على تعزيز مهارات المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني عن طريق توفير فرص لبناء القدرات في بوروندي وإثيوبيا وكينيا وموريشيوس وسيشيل وجمهورية تنزانيا المتحدة. كما حصلت حكومات كينيا وموريشيوس وسيشيل وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني بها، على فرص لبناء القدرات في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٤٨- وفي عام ٢٠١٤، واصل المكتب العمل على التصدي بشكل شامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين ورعايتهم ودعمهم فيما يتعلق بمن يتعاطون المخدرات ومن يتعاطونها بالحقن، وكذلك نزلاء السجون. وفي هذا السياق، شرع المكتب في تنفيذ برنامج لخفض معدلات المراضة والوفيات بين متعاطي المخدرات ومتعاطيها بالحقن في كينيا. ويهدف هذا المشروع، ومدته أربع سنوات، إلى ما يلي: (أ) معالجة السياسات والاستراتيجيات والتنسيق والمبادئ التوجيهية بغرض زيادة قدرة متعاطي المخدرات ومتعاطيها بالحقن على الوصول إلى التدخلات المستندة إلى الأدلة العلمية؛ (ب) زيادة سبل وصولهم إلى المجموعة الشاملة من خدمات الوقاية من فيروس الأيدز وخدمات الرعاية والمساندة في المناطق الساحلية؛ (ج) معالجة السياسات والدعم المجتمعي للتدخلات

الرامية إلى وقايتهم من فيروس نقص المناعة البشرية؛ (د) تحسين القدرة على رصد وتقييم برامج توفير الخدمات لهم.

٤٩- وسوف يبدأ المكتب المرحلة الثانية من برنامجه الإقليمي لشرق أفريقيا في عام ٢٠١٦ (وحتى عام ٢٠١٩) المعنون "تعزيز سيادة القانون والأمن البشري". وسوف يكون الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتدفقات المالية غير المشروعة واستخدام شبكات النقل في الاتجار، بما في ذلك الجرائم البحرية، مجالات الأولوية في إطار ركيزة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار.

سابعاً- شمال أفريقيا

٥٠- بعد مرور أكثر من أربع سنوات على بداية الربيع العربي، يظل الوضع السياسي والأمني في معظم أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٤ غير مستقر أو في مرحلة انتقالية. وقد أدى تدهور الوضع الأمني في ليبيا إلى إحلاء موظفي الأمم المتحدة الدوليين. غير أن المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزال يشارك بنشاط في المنطقة، بما في ذلك ليبيا، من خلال نقل الأنشطة. وقد أنهى البرنامج الإقليمي لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ السنة قبل الأخيرة لتنفيذه، وطلبت دول أعضاء في جامعة الدول العربية وضع برنامج إقليمي جديد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ خلال الاجتماع الثالث للجنة المعنية بتوجيه ومتابعة البرنامج الإقليمي المنعقد في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. كما تدعم نتائج التقييم المعمق للبرنامج الإقليمي الذي جرى في تموز/يوليه ٢٠١٥ أيضاً أهمية استمرار مشاركة المكتب في المنطقة وتبرزها.

٥١- وخلال اجتماع القاهرة، أعربت الدول الأعضاء المشاركة عن بالغ قلقها تجاه تزايد الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب في المنطقة. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي الناجم عن حالات الصراع المسلح إلى تدهور قدرة دول في المنطقة على ممارسة الرقابة الفعالة على حدودها، وأصبحت أراضيها محل استغلال المتجرين الساعين إلى تحقيق الربح من أسواق المخدرات المربحة في البلدان المتضررة. ومما يثير القلق أن عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات قد تستخدم في تمويل الأنشطة الإرهابية. وعلى الرغم من أنه لم يتم تجميع البيانات من عام ٢٠١٤ بعد، فإنه استناداً إلى الضبطيات الكبيرة المبلغ عنها حتى الآن، يبدو من الواضح أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استمر في الزيادة في عام ٢٠١٤ في أعقاب الاتجاه التصاعدي الذي بدأ منذ ثلاثة أعوام.

٥٢- وتشير البيانات المتاحة لعام ٢٠١٤ إلى زيادة كبيرة في ضبطيات الكوكايين في المنطقة. وتمثل الضبطيات الكبيرة في عام ٢٠١٤ في المنطقة بالفعل أكثر مما جرى اعتراضه في المنطقة بأكملها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وكان الكوكايين المضبوط في المغرب قد سُحِن مباشرة من البرازيل عن طريق الرحلات الجوية التجارية وموجَّهًا إلى غرب أفريقيا. وأخفيت شحنات أخرى من الكوكايين في حاويات بحرية. وكانت منطقة شمال أفريقيا تستخدم في العادة كمركز عبور للكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية عبر غرب أفريقيا إلى أوروبا. بيد أن المضبوطات في عام ٢٠١٤ تشير إلى أن العبور صار من منطقة شمال أفريقيا إلى غرب أفريقيا. ومن غير المعروف حتى الآن ما إذا كانت تلك الضبطيات ناجمة عن احتيال، بمعنى أنه كان يفترض تسلمها في بلد المعبر ولكن المتجرين أخفقوا في ذلك، أو كانوا ينوون إيجاد دروب جديدة لها إلى أوروبا.

٥٣- وانخفضت ضبطيات الهيروين، التي كانت شهدت زيادة كبيرة في عدد من بلدان المنطقة في عام ٢٠١٣، مرة أخرى في عام ٢٠١٤، باستثناء وحيد في مصر التي شهدت زيادة، حيث ضُبط ٦١٣ كيلوغراماً من الهيروين في عام ٢٠١٤ مقابل ٢٦٠ كيلوغراماً في عام ٢٠١٣ و ٧٥ كيلوغراماً في عام ٢٠١٢.

٥٤- وانخفضت أيضاً ضبطيات راتنج القنب في عام ٢٠١٤ في المغرب (من ١٣٧ طنّاً في عام ٢٠١٢ إلى ٧٠ طنّاً في عام ٢٠١٤)، وفي مصر (من ٨٤ طنّاً في عام ٢٠١٣ إلى ٥٤ طنّاً في عام ٢٠١٤)، وفي الجزائر (من ٢١١ طنّاً في عام ٢٠١٣ إلى ١٨٢ طنّاً في عام ٢٠١٤). ولا يعني الانخفاض العام في ضبطيات راتنج القنب في شمال أفريقيا بالضرورة انخفاضاً في الإنتاج والاستهلاك، ويمكن أن يُعزى إلى انخفاض تركيز السلطات المحلية على المخدرات غير المشروعة (على سبيل المثال، بغرض التركيز على مكافحة الإرهاب) وضعف قدرات أجهزة إنفاذ القانون. واستأنفت السلطات المصرية حملات الإبادة التي تستهدف مواقع زراعة القنب والخشخاش، حيث أبادت ٣٤٤,٧ هكتاراً من القنب، و ٣٠٦,٥ هكتارات من الخشخاش.

٥٥- ولا تتوافر حتى الآن بيانات عن المنشطات الأمفيتامينية لعام ٢٠١٤. ولا يزال الترامادول، وهو من شبائه الأفيون التي توصف طبيّاً، يثير القلق في بلدان شمال أفريقيا. إلا أنه، وفقاً للسلطات المصرية، انخفضت الضبطيات من الترامادول بشكل كبير (من ٤٣٥ مليون قرص في عام ٢٠١٢ إلى ١٥٧ مليون قرص في عام ٢٠١٤) بعد تعديل التشريع في عام ٢٠١٣ بحيث أصبح الترامادول من المواد الخاضعة للمراقبة. كما عدلت مصر قانون المخدرات ١٨٢ لعام ١٩٦٠ بحيث يشمل المؤثرات النفسانية الجديدة، مثل شبائه القنبين الاصطناعية المعروفة في السوق المصري باسم فودو أو سبايس. وعلى العكس من ذلك، يبدو

أن ليبيا شهدت زيادة في تعاطي الترامادول. كما أفيد بأنه يجري تعاطي الأدوية ذات التأثير النفساني والعقاقير البديلة لشبائه الأفيون، مثل Subutex، في بلدان شمال أفريقيا.

٥٦- ولا تزال المعلومات بشأن زراعة المخدرات واستهلاكها وإنتاجها وصنعها والاتجار بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة جداً. وعلى الرغم من إصدار عدة بلدان في المنطقة تقارير عن الاتجار بالمخدرات (غير مدعومة من المكتب) وتقديمها مدخلات لتقرير المخدرات العالمي الصادر عن المكتب، لاحظ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٤ زيادة التحديات المتعلقة بجمع البيانات ذات الصلة والموثوق بها. كما أن هناك نقصاً في آليات تبادل المعلومات في المنطقة.

٥٧- وعلى الرغم من ندرة البيانات المتاحة الموثوقة بشأن الاتجار بالمخدرات واستهلاكها، والتحديات التي تواجه جمع تلك البيانات، بذل المكتب جهوداً كبيرة لتحسين جمع المعلومات، وكذلك تحسين التعاون وتبادل المعلومات فيما بين بلدان المنطقة. وأجري في تونس تقييمان بشأن التحقيقات الجنائية وجمع البيانات، وكذلك خدمات الاستدلال العلمي الجنائي. وتعتبر الوثائق الناتجة عنهما أول وصف شامل ودقيق لاحتياجات البلد في مجال التحقيقات الجنائية وجمع البيانات. ومازال المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعمل مع سلطات مكافحة المخدرات العربية لجمع البيانات المتعلقة بالضبطيات وتقديم المشورة بشأن تحليل المعلومات. ولتوفير البيانات الأساسية للتحليل ووضع استجابات لتعاطي المخدرات في البلدان العربية، قام المكتب الإقليمي بإجراء عدة دراسات. ومن هذه الدراسات دراسة جدوى في مصر عن برنامج العلاج الإبدالي بشبائه الأفيون بهدف وضع نموذج تشغيلي، والحصول على مساعدة من متخذي القرار الرئيسيين من خلال فرق العمل الوطنية، والمضي قدماً في تجريب برنامج العلاج الإبدالي بشبائه الأفيون في المجتمعات المعنية. وبدأ في عام ٢٠١٤ دراسة مستمرة حالياً لتقدير حجم السكان في ثلاث فئات رئيسية معرضة في مصر (هي العاملات في مجال الجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومتعاطي المخدرات بالحقن).

٥٨- وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، شهد عام ٢٠١٤ تحسناً. فقد شارك المكتب في تنظيم مؤتمرات إقليمية لمناقشة الممارسات والآليات المتعلقة بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ونتج عن الأنشطة الأخرى زيادة الوعي بفوائد التعاون مع القطاع الخاص في مجال مراقبة السلاسل. ومهد الترويج المتواصل للبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب، الذي ينفذ بالاشتراك مع المنظمة العالمية للجمارك، الطريق لبدء

تنفيذ البرنامج في المغرب. وفي مصر، نُفذ أول نشاط بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع عبر الحدود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، سوف يبدأ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا برنامجاً لمراقبة الحدود البرية يركز على تعزيز الحدود ما بين مصر وليبيا والسودان في عام ٢٠١٥. وبالتزامن مع ذلك، يتوخى توسيع مشروع التخاطب بين المطارات، وهو مشروع مشترك مع الإنتربول والمنظمة العالمية للجمارك، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية عام ٢٠١٥.

٥٩- ونفذ المكتب الإقليمي أيضاً عدة أنشطة في مختلف أنحاء المنطقة بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها ورعايتهم، بما في ذلك العلاج الإبدالي بشبائه الأفيون وبرنامج تبادل الإبر والمحاقن في المغرب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تلقى المكتب الإقليمي موافقة مصر على بدء برنامج تجريبي للعلاج الإبدالي بشبائه الأفيون. وقدم الدعم إلى تونس لتطوير استراتيجية لمكافحة المخدرات. وأجريت مجموعة متنوعة من الأنشطة التدريبية لبناء القدرات بغرض توسيع نطاق العلاج من الإدمان للمخدرات ورعاية المراهقين وتحسينها في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك في مصر والمغرب، خلال عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم التقني إلى مصر وليبيا والمغرب وتونس وجنوب السودان والسودان في مجالات اللوائح التنظيمية والسياسات المتعلقة بتوفير الأدوية الخاضعة للمراقبة ومنع تسريبها وإساءة استعمالها. ويتضمن هذا الدعم وضع مذكرات تفاهم معيارية للتعاون بين القطاعين العام والخاص بغرض منع تسريب السلائف الكيميائية. وأسهم المكتب أيضاً على نحو يعتد به في تحسين خدمات الحد من الضرر في مصر. وفي هذا الصدد، تلقى ٥٢٨ من متعاطي المخدرات الذين زاروا مركزي التماس المشورة اللذين يدعمهما المكتب في الإسكندرية والأقصر مشورة بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيديز وفيروس التهاب الكبد B و C وما يتعلق بهذه الأمراض من علاج ورعاية، والعواقب الوخيمة المترتبة على تعاطي المخدرات، وأعراض الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والفحوص الطوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والعلاج من تعاطي المخدرات.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٠- ينبغي أن تواصل بلدان أفريقيا، على أساس المسؤولية المشتركة والمتبادلة، اتخاذ التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة من خلال تدابير تصدّ متوازنة وشاملة. ويؤكد البعد عبر الوطني للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الصدد. وينبغي أن تشمل المجالات الرئيسية لتعزيز التعاون زيادة

تبادل المعلومات داخل المنطقة، ومواجهة التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، وكذلك منع تسريب السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات.

٦١- وفي ضوء ما تقدم، يمكن أن ينظر الاجتماع فيما يلي:

(أ) تعزيز التآزر والتعاون على منع تسريب السلائف الكيميائية بوصفه أحد التدابير الرئيسية للحد من عرض المخدرات؛

(ب) مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي بين أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات من أجل تحقيق الفعالية في مكافحة الاتجار بالمخدرات وما يقترن به من غسل الأموال؛

(ج) النظر على نحو عاجل في إنشاء وحدات وطنية للتحقيق في الجرائم العابرة للحدود وملاحقة مرتكبيها، وبخاصة إنشاء وتعزيز وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا وشرقها، وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي بين أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات من أجل مكافحة الفعالة للاتجار بالمخدرات وما يقترن به من غسل الأموال؛

(د) مواصلة تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في الوقت المناسب على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي، وكذلك تعزيز العمليات المشتركة والتنسيق، بما في ذلك في مجال التدابير الوقائية؛

(هـ) النظر في وضع نظام مستدام لجمع وتبادل البيانات الصحيحة والموثوق بها عن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات؛

(و) مواصلة تحسين القدرات الوطنية على التحقيق في المخططات الرئيسية لغسل الأموال المتصلة بالاتجار بالمخدرات وملاحقة الضالعين في تلك المخططات؛

(ز) إنشاء آليات لتبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون التي تعمل على خفض عرض المخدرات، ومع الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على خفض الطلب على المخدرات؛

(ح) تحسين التعاون الوطني والإقليمي على إدارة استيراد وإنتاج السلائف الكيميائية وكذلك منع تسريبها إلى الاقتصاد غير المشروع؛

(ط) تحسين التعاون الوطني والإقليمي على الحد من التجارة غير المشروعة والاتجار في منتجات الأحياء البرية والسلع المسروقة، وخصوصاً حيث توجد صلات واضحة بين هذه الأنشطة والاتجار بالمخدرات؛

- (ي) ترويج التعاون الإقليمي في مجال مراقبة الحدود، بما في ذلك في موانئ الدخول البحرية والحدود البحرية النائية؛
- (ك) الجمع بين استراتيجيات قمع الاتجار بالمخدرات وبرامج منع الجريمة والعنف، مع التركيز على المستوى المحلي وعلى أضعف الفئات، ومن بينها النساء والشباب والمهاجرون؛
- (ل) وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات تضع في الاعتبار الارتباطات بالأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالأسلحة النارية والبشر، من أجل توفير تدابير أكثر تكاملاً للتصدي لهذه المشكلة؛
- (م) ترويج نهج متوازن بشأن مكافحة المخدرات، يتضمن أيضاً خفض الفعّال والمستدام للطلب على المخدرات من خلال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الإدمان للمخدرات وإعادة تأهيل المراهقين لها؛
- (ن) زيادة الاستثمار في برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف تعزيز إنفاذ القانون على المستوى الوطني في البلدان الضعيفة والخارجة من نزاعات وتحقيق نتائج أكثر استدامة؛
- (س) التشديد، على الصعيد الوطني، على ضرورة معالجة المشاكل المتزايدة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات، وتعزيز الالتزام السياسي، بما في ذلك تخصيص الموارد الكافية من جانب الدول الأعضاء في هذا الصدد؛
- (ع) مناشدة المكتب أن يواصل تقديم الدعم للبلدان التي تمر بتحول سياسي، وذلك في مجال العدالة الجنائية عموماً وقطاع إنفاذ القانون خصوصاً؛
- (ف) تشجيع الحكومات على مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني لمشروع التخاطب بين المطارات التابع للمكتب بغرض دعم إنشاء وحدات تشغيلية جديدة لفرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات والتنمية المهنية المستمرة للعمليات القائمة؛
- (ص) تشجيع أجهزة إنفاذ القانون العاملة في المطارات، على فتح حوار مع وحدات فرق العمل المشتركة المعنية باعتراض المخدرات المشكّلة في إطار مبادرة مشروع التخاطب بين المطارات، إن لم تكن قد فعلت ذلك، وذلك بغرض البدء في تبادل المعلومات وبناء شبكات مهنية تدعم بدورها تدابير تشغيلية أكثر فعالية لمكافحة الاتجار؛

- (ق) تشجيع الحكومات على دعم المبادرات التي تيسر التعاون العملي الوثيق بشأن تبادل المعلومات (مثل المعلومات المسبقة المتعلقة بالمسافرين، وسجلات أسماء الركاب)؛
- (ر) دعوة دول المنطقة إلى إجراء دراسات وتقييمات وطنية بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات والعمل مع المكتب في هذا الصدد، بما في ذلك فيما يتعلق ببناء القدرات وجمع المعلومات وتحليلها؛
- (ش) الإعراب عن الدعم لتطوير آليات تبادل المعلومات فيما بين أجهزة إنفاذ القانون ومبادرات مراقبة الحدود الإقليمية، و/أو التوسع فيها، بغرض كبح الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب؛
- (ت) تشجيع الحكومات على اعتماد برنامج مراقبة الحاويات ومشروع التخاطب بين المطارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتوسيعهما؛
- (ث) دعوة الحكومات إلى زيادة التركيز على تفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات كنهج استراتيجي من أجل تحقيق ما يتجاوز مجرد ضبط المخدرات والقبض على الفاعلين من المستويات الدنيا؛
- (خ) حث الحكومات على تعزيز النظم الوطنية للعلاج من المخدرات وتقديم خدمات طوعية قائمة على الأدلة؛
- (ذ) تشجيع الحكومات على زيادة البرامج والخدمات القائمة على الحلول المجتمعية التي تساعد في مكافحة تعاطي المخدرات وآثاره السلبية، ومنها زيادة المتاح من برامج العلاج المتخصصة ومراكز إعادة التأهيل؛
- (ض) حث الحكومات على تنفيذ المبادرة العربية لحماية النشء من المخدرات؛
- (ظ) دعوة الحكومات وسائر أصحاب المصلحة المعنيين إلى مواصلة حملات إذكاء الوعي، بما في ذلك وضع أدلة وبروتوكولات موحدة قائمة على الأدلة لمعالجة تعاطي المخدرات وخدمات الحد من الضرر؛
- (غ) دعوة الحكومات إلى وضع أو تنقيح مبادرات للتنمية البديلة ومحاصيل أخرى كبداية للنباتات المخدرة.